ناقشت «شراء الأصول غير المتداولة» بحضور ممثلين عن « المحاسبة» ووزارة المالية

«الميزانيات»: 727 مليون دينار النفقات الرأسمالية غير الإنشائية في السنة المالية 2018 / 2019

■ « المالية» قامت بتعلية بعض المبالغ بصورة غير سليمة من الناحية الإجرائية بمبررات تراها اللجنة غير منطقية

■ «الدفاع» لم تتقدم بالحساب الختامي لميزانية التسلح التي أقرت في السنة المالية 2016/2015

اجتماع لجنة الميزانيات

■ 101 مليون دينار خصصت لوزارة الصحة لشراء المعدات وأجهزة طبية رغم وجود العديد منها في المخازن

■ هناك مبالغ تم تعليتها لمواجهة تداعيات «تفجيرات الصادق» وقد انتفى الغرض منها ويجب إعادتها إلى الخزانة العامة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس استكمال الإطار العام لتقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة)، بحضور ممثلين عن كل من ديوان المحاسبة، ووزارة المالية، وجهاز المراقبين الماليين.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد في بيان صحفي عقب الاجتماع إن الاعتمادات المالية لشراء الآلات والمعدات والتجهيزات (النفقات الرأسمالية غير الإنشائية) قدرت بنحو 727 مليون دينار في حين أفادت وزارة المالية أن هذه الاعتمادات قد تزيد عما يناقش حاليا حيث من المقدر رفع سقف الميزانية من 20 مليارًا إلى 21.5 مليارًا وفق إفادتها.

وأضاف أن اللجنة أوضحت أنه حتى تاريخه لم تتقدم وزارة الدفاع عن تقديم الحساب الختامي لميزانية التسلح التي أقرت في السنة المالية 2015/2016 والممولة بالكامل من الاحتياطي العام حيث نص القانون صراحة على ضرورة تقديم حساب ختامي عن كل سنة مالية وهو ما لم يتم لمدة سنتين ماليتين.

ولفت إلى أن اللجنة لاحظت أثناء النقاش أن هناك تنصلا من الجهات الرقابية كافة عن مسؤوليتها في متابعة إصدار الحساب الختامي وهو أمر شددت اللجنة على ضرورة حسمه مع تكليف ديوان المحاسبة لمتابعة هذا الموضوع وتزويد اللجنة بتقرير عن ذلك.

وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أيضا أن ما خصص لوزارة الصحة ما يقارب 101 مليون دينار لشراء المعدات والأجهزة الطبية وما زال عليها ملاحظات من ديوان المحاسبة ومنها: وجود العديد من الأجهزة الطبية في المخازن مع تنبيه الديوان انه في ظل التوسعة السريرية الجديدة لعدد من المستشفيات لا بد أن يواكبها شراء ما يلائمها من معدات طبية وفق ما تقتضيه الضوابط الرقابية خاصة وأن اللجنة لاحظت أن ما خصص لمستشفى جابر من شراء أجهزة طبية لا يمكن استخدامه وذلك لعدم حسم كيفية إدارة هذا المستشفى وعدم تسلمه حتى تاريخه من قبل وزارة الصحة وهي أمور ينبغي حسمها.

وأضاف أن اللجنة لاحظت أن وزارة المالية وبإقرار منها قامت بتعلية بعض المبالغ بصورة غير سليمة من الناحية الإجرائية بمبررات تراها اللجنة غير منطقية ومنها على سبيل المثال: تعلية مبلغ وقدره 50 مليون دينار كانت قد أقرت قبل سنتين ماليتين ضمن مبلغ 120 مليون دينار حيث تم صرف مبلغ 70 مليون دينار بهدف مواجهة احتياجات البلاد في ظروف أمنية معينة (تفجيرات الصادق) وقد انتفى الغرض من هذه الاعتمادات المالية المتبقية الأمر الذي يتطلب إعادة هذه المبالغ إلى الخزانة العامة للدولة بدلا من وضعها كمبالغ معلاة ولا يقابلها أعمال منجزة.

وقال إن اللجنة لاحظت أيضا تعلية مبالغ في وزارة الخارجية لم يقابلها أعمال منجزة وبموافقة وزارة المالية وقد تم استخدام هذه المبالغ لتسوية في حساب العهد بصورة لا توافق المتطلبات الرقابية كما أكد ذلك ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وأكد ضرورة بحث الأجهزة الرقابية المختصة لقانون 92/161 بشأن التنظيم الإداري وتفويض الاختصاصات حيث ترى اللجنة وجود اعتمادات مالية في بعض الجهات الحكومية تتداخل وجهات أخرى استنادا إلى هذا القانون.

وأضاف أن اللجنة ترى أن هناك توسعا في فهم القانون قد لا يكون في محله ومنها على سبيل المثال أن هيئة الاتصالات كون دورها إشرافيا ووزارة المواصلات كونها جهة تنفيذية وما تعانيه الجهتان من تداخل واضح في دور كل منهما.

من جانبها أوضحت عضو اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عقب الاجتماع أن الحالة المالية للدولة هي انعكاس للحالة الإدارية للدولة وآلية إدارة الحكومة للبلد والاستفادة من الموارد كافة الموجودة لتكوين عائد مالي ممتاز.

وقالت الهاشم إن هذا يتطلب أن تكون هناك حكومة رشيدة وآلية صرف مدروسة لافتة إلى أن الاجتماع ناقش الباب الثاني لشراء الأصول غير المتداولة ووجدنا فجوة عظيمة ما بين الإدارة المالية والإدارية في الهيكل التنظيمي للدولة.

في موضوع آخر قالت الهاشم إن الاجتماع كشف عن أن مجلس الوزراء خاطب وزارة المالية في عهد الوزير السابق أنس الصالح بتقرير فني من فريق عمل لدراسة إمكانية استثمار وإدارة مستشفى جابر حتى يتم تقييم التأمين الصحي لكل المواطنين.

وأوضحت أن كتاب مجلس الوزراء يشير إلى ضرورة تأسيس شركة من قبل الهيئة العامة للاستثمار تبحث عن شركات تقوم بإدارة مستشفى جابر الأحمد.

وأكدت الهاشم رفضها تحويل المستشفى إلى القطاع الخاص خصوصا أن التأمين الصحي يتم للمتقاعدين فقط ولا يشمل الجميع، مشيرة إلى أنها لن تصدق وجود تأمين صحي لكل الكويتيين إلا عندما ترى ممارسة صحيحة لهذا التأمين.

وقالت" لن نسمح بأن يدفع المواطن أموالا لعلاجه وعندنا مليون و٢٠٠ ألف وبإمكاناتنا المالية نستطيع جلب أفضل المستشفيات لإدارة العمل بمستشفى جابر ودون أن يدفع المواطن أي شيء".

وأشارت الهاشم إلى أن تجربة إدارة شركات للمستشفيات مثل العدان والفروانية أثبتت فشلها وتم فسخ العقود في منتصف مدة تنفيذها.

وأضافت أن مستشفى الرازي الجديد ما زال المواطنون يشكون منه ويخلو من غرف للهيئة الطبية والإدارية الذين ما زالوا موجودين في المبنى القديم

استقبل عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية الشيخ سعد الشثري

الغانم بحث العلاقات الثنائية مع نظيره السويدي

الغانم مستقبلاً رئيس البرلمان السويدي

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس مباحثات رسمية مع رئيس البرلمان السويدي اوربان الين والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

واستعرض الجانبان خلال المباحثات العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات والأصعدة لا سيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني.

كما أكد الجانبان أهمية تبادل وجهات النظر بين الجانبين وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية المختلفة واتخاذ خطوات عملية تجاه العديد من الموضوعات والقضايا.

وحضر المباحثات امين سر مجلس الأمة رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب د.عودة الرويعي والنواب خلف دميثير العنزي ود.خليل ابل وصفاء الهاشم وسفير الكويت لدى السويد نبيل الدخيل والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

من ناحية اخرى استقبل الغانم في مكتبه امس عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي السعودي د.سعد بن ناصر الشثري وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

..ومستقبلاً الشيخ سعد الشثري

أقرت 9 اتفاقيات أهمها «الناتو»

«الخارجية» البرلمانية: تكويت العاملين في البعثات الخارجية بنسبة 80 %

لجنة الشؤون الخارجية

قررت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها امس تسع اتفاقيات في وقت شددت اللجنة على أهمية اتفاقية الناتو التي أعادها مجلس الأمة في جلسة سابقة إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

وذكر مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة في تصريح صحافي أن اللجنة أقرت اتفاقيات تسع ومنها اتفاقية الناتو التي استمعنا إلى رأي المستشار مشعان العجمي من وزارة الخارجية فيها وخلصت اللجنة إلى أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز أمن الكويت ومكانتها الإقليمية والدولية كما تبين لها أن هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية عبور أفراد وقوات حلف الناتو التي أقرها مجلس الأمة في وقت سابق.

وأضاف أن اتفاقية الناتو التي أقرتها اللجنة تمنح هذا الحلف الدولي مركزا اقليميا من اجل توفير المعلومات والدعم اللازمين لا سيما في ظل التطورات التي لا تخفى على أحد.

وأوضح الحويلة ان اللجنة اقرت اقتراحا برغبة ينص على تكويت العاملين في البعثات الكويتية الخارجية بنسبة 80 في المئة عل الأقل.

«التشريعية»: إرجاء «السجل العيني» و«العقوبات البديلة» و«الأحوال الجعفرية» لمزيد من الدراسة

لجنة الشؤون التشريعية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية خلال اجتماعها امس مشروع قانون في شأن نظام السجل العيني وتم تأجيل اتخاذ قرار حول هذا القانون لمزيد من الدراسة.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح للصحافيين إن الاجتماع كان مثمرا وبحضور ممثلي وزارات العدل والبلدية والداخلية واتحاد العقاريين.

وأضاف السبيعي أن مشروع قانون السجل العيني يتواكب مع العصر لافتا إلى أن بعض النواب وممثلي البلدية أبدوا ملاحظاتهم على القانون.

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش قانون العقوبات البديلة عن الحبس في الجنح وأجمع الحضور على أن فكرة القانون جيدة وأنه مطبق في بعض الدول ولكنه يحتاج الى ترتيب في الصياغة وضبط قانوني لبعض المواد مؤكدا أن القانون سوف يرى النور قريبا.

وأضاف السبيعي أن قانون الجزاء فيه نص بذلك لكن (العقوبات البديلة) جاء أشمل مؤكدا أن ملاحظات وزارتي الداخلية والعدل وكذلك ملاحظات مقدم المقترح النائب د. خليل ابل أخذت بعين الاعتبار.

وأوضح أنه تمت مناقشة قانون المحكمة والأحوال الشخصية الجعفرية لافتا إلى أن الحكومة طلبت تأجيل هذا الموضوع لمزيد من الدراسة وإبداء رأيها حوله.

واعتبر السبيعي أن جدول اعمال اللجنة التشريعية مزدحم ويحوي قوانين عدة ومهمة مضيفا أن قوانين الانتخاب والخبرة والتحقيقات سوف تناقش في الاجتماعات المقبلة.

وبين السبيعي انه تمت مناقشة حصانة النواب وتم رفعها عن النائبين صفاء الهاشم في قضية جنح مرور الشرق ووليد الطبطبائي في القضية جنح الشامية بأغلبية الحضور.

"التشريعية": إرجاء "السجل العيني" و"العقوبات البديلة" و"الأحوال الجعفرية" لمزيد من الدراسة

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية خلال اجتماعها امس مشروع قانون في شأن نظام السجل العيني وتم تأجيل اتخاذ قرار حول هذا القانون لمزيد من الدراسة.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح للصحافيين إن الاجتماع كان مثمرا وبحضور ممثلي وزارات العدل والبلدية والداخلية واتحاد العقاريين.

وأضاف السبيعي أن مشروع قانون السجل العيني يتواكب مع العصر لافتا إلى أن بعض النواب وممثلي البلدية أبدوا ملاحظاتهم على القانون.

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش قانون العقوبات البديلة عن الحبس في الجنح وأجمع الحضور على أن فكرة القانون جيدة وأنه مطبق في بعض الدول ولكنه يحتاج الى ترتيب في الصياغة وضبط قانوني لبعض المواد مؤكدا أن القانون سوف يرى النور قريبا.

وأضاف السبيعي أن قانون الجزاء فيه نص بذلك لكن (العقوبات البديلة) جاء أشمل مؤكدا أن ملاحظات وزارتي الداخلية والعدل وكذلك ملاحظات مقدم المقترح النائب د. خليل ابل أخذت بعين الاعتبار.

وأوضح أنه تمت مناقشة قانون المحكمة والأحوال الشخصية الجعفرية لافتا إلى أن الحكومة طلبت تأجيل هذا الموضوع لمزيد من الدراسة وإبداء رأيها حوله.

واعتبر السبيعي أن جدول اعمال اللجنة التشريعية مزدحم ويحوي قوانين عدة ومهمة مضيفا أن قوانين الانتخاب والخبرة والتحقيقات سوف تناقش في الاجتماعات المقبلة.

وبين السبيعي انه تمت مناقشة حصانة النواب وتم رفعها عن النائبين صفاء الهاشم في قضية جنح مرور الشرق ووليد الطبطبائي في القضية جنح الشامية بأغلبية الحضور.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح للصحافيين إن الاجتماع كان مثمرا وبحضور ممثلي وزارات العدل والبلدية والداخلية واتحاد العقاريين.

وأضاف السبيعي أن مشروع قانون السجل العيني يتواكب مع العصر لافتا إلى أن بعض النواب وممثلي البلدية أبدوا ملاحظاتهم على القانون.

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش قانون العقوبات البديلة عن الحبس في الجنح وأجمع الحضور على أن فكرة القانون جيدة وأنه مطبق في بعض الدول ولكنه يحتاج الى ترتيب في الصياغة وضبط قانوني لبعض المواد مؤكدا أن القانون سوف يرى النور قريبا.

وأضاف السبيعي أن قانون الجزاء فيه نص بذلك لكن (العقوبات البديلة) جاء أشمل مؤكدا أن ملاحظات وزارتي الداخلية والعدل وكذلك ملاحظات مقدم المقترح النائب د. خليل ابل أخذت بعين الاعتبار.

وأوضح أنه تمت مناقشة قانون المحكمة والأحوال الشخصية الجعفرية لافتا إلى أن الحكومة طلبت تأجيل هذا الموضوع لمزيد من الدراسة وإبداء رأيها حوله.

واعتبر السبيعي أن جدول اعمال اللجنة التشريعية مزدحم ويحوي قوانين عدة ومهمة مضيفا أن قوانين الانتخاب والخبرة والتحقيقات سوف تناقش في الاجتماعات المقبلة.

وبين السبيعي انه تمت مناقشة حصانة النواب وتم رفعها عن النائبين صفاء الهاشم في قضية جنح مرور الشرق ووليد الطبطبائي في القضية جنح الشامية بأغلبية الحضور.